# تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي السوداني

# *The Impact of Weapon Proliferation in the African Sahel Region on Sudanese National Security*

**د. اعتدال محمد أحمد الأمين:** أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري.

**Dr. I'tidal Mohammed Ahmed Al-Amin:** Assistant Professor, Department of Strategic Studies, Faculty of Political Science, Al-Zaeem Al-Azhari University.

**DOI:** https://doi.org/10.56989/benkj.v5i9.1604

| تاريخ الاستلام: | 2025-07-06 | تاريخ القبول: | 2025-08-03 | تاريخ النشر | 2025-09-01 |
|---|---|---|---|---|---|

**الملخص**:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة التهديدات الأمنية في المحيط الجغرافي للسودان ومنطقة الساحل الإفريقي، في ظل تنامي ظاهرة انتشار السلاح غير المشروع، الناتجة عن ضعف مؤسسات الدولة في الإقليم، وتصاعد الصراعات الإثنية، والانهيار الكامل للدولة في ليبيا. تركّز الورقة على تحليل مصادر انتشار السلاح، واستكشاف أبعاد هذه الظاهرة المتفاقمة، وتقييم انعكاساتها على الأمن القومي السوداني. وتُبيّن الورقة أن التهديد الأكبر الذي يواجه السودان يتمثل في انتشار السلاح عبر الحدود مع دول الجوار، مما يشكّل مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار. وتخلص الدراسة إلى أن ظاهرة انتشار السلاح ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجملة من الظواهر الأخرى المهددة للأمن القومي، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر.

**الكلمات المفتاحية:** انتشار السلاح، الأمن القومي، منطقة الساحل الإفريقي.

**Abstract:**

This paper aims to examine the security threats in the geographic surroundings of Sudan and the Sahel region, in light of the growing phenomenon of illicit arms proliferation. This trend is largely driven by the weakening of state institutions across the region, the eruption of ethnic conflicts, and the complete collapse of the state in Libya. The study focuses on analyzing the sources of arms proliferation, exploring the dimensions of this escalating phenomenon, and assessing its implications for Sudan's national security. The paper highlights that the most significant threat facing Sudan stems from the uncontrolled spread of weapons across its borders with neighboring countries, which constitutes a major source of instability. The study concludes that arms proliferation is closely linked to other phenomena that threaten national security, including terrorism, organized crime, drug trafficking, and human smuggling.

**Keywords:** Arms Proliferation, National Security, Sahel Region.

**المقدمة:**

شهد النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تغيرات حسمت العديد من جوانبه خاصة القيم السائدة فيه بما في ذلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي وانتقاله من مستوى البقاء المادي للدولة إلى مستوى الامن الشامل أو المركب بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك نتيجة لطبقة التهديدات الأمنية التي ظهرت مؤخرًا بفعل عوامل وفواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، حتى تعتبر الجريمة المنظمة، وظاهرة الإرهاب، وانتشار الأسلحة من بين العوامل العابرة للحدود والتي انتقلت الأبعاد التكنولوجية والرقمية للعولمة للدفع من حد نشاطها.

يحتل موضوع انتشار السلاح أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية خاصة لارتباطها بقدرة وطبقة دور الدولة على تجاوز الصعوبات التي تعتريها سواء السياسية أو الأمنية، وزادت شدتها خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بفعل التحولات السياسية التي أفرزتها ثورة الربيع العربي وانعكاساتها المتعددة على الأمن الوطني للدول.

في هذا السياق، عرفت منطقة الساحل الإفريقي في الأخير تدفق كميات كبيرة من الأسلحة، إذ حسب تقارير الخبراء، أصبح السلاح متاحًا للجميع في المنطقة وخاصة الجماعات الإرهابية، مما يعني تهديدا للأمن القومي بدول المنطقة على طول الشريط الحدودى الممتد من موريتانيا إلى السودان.

فالسودان وبحكم موقعها الجغرافي والذي يعتبر امتدادا للساحل الإفريقي، وبحدود مفتوحة لا يمكن أن تتغافل في بناء أمنها الوطني، خصوصًا ما تشهده في المنطقة مؤخرًا من تنامي التهديدات بأنواعها الجديدة والقديمة، على قرار فشل الدولة، والنزاعات الإثنية، والتدخلات العسكرية الأجنبية، وظهور وكلاء جدد لتهريب السلاح، بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة. كل هذه التهديدات تجعل السودان باعتبارها دولة تقع ضمن المنطقة بمثابة الحاجز في وجه التهديدات، مما يجعل أمنها الوطني على المحك، ومن أجل الحفاظ على أمنها القومي ووحدة ترابها يستوجب إعادة قراءة الواقع الجيو–أمني وتراعي المتغيرات الجديدة، وهذا سنحاول معالجته في هذه الورقة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي: ما هي تداعيات انتشار السلاح في منطقة الساحل الأفريقي على الأمن القومي السوداني؟

## المبحث الأول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية للأمن القومي

يُعد مفهوم الأمن من أقدم المفاهيم التي ارتبطت بوجود الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، إذ واجه عبر التاريخ تحديات متعددة تنوعت في أشكالها ومستويات خطورتها على استمرارية الحياة البشرية. وفي كل مرحلة تاريخية سعى الإنسان إلى ابتكار وسائل وآليات لمواجهة هذه التحديات

والتغلب على تهديداتها، عبر تطوير أدوات حياته وتحسين معارفه وتنظيم بيئته بما يضمن بقاءه ويُشبع حاجاته الأساسية، سواء كانت أمنية أو طبيعية أو اجتماعية[1].

إن مفهوم الأمن، وما يرتبط به من تهديدات، يتسم بالشمولية والتعقيد بما يفوق التصورات التقليدية. فالأمن لا يقتصر على كونه مجرد وسيلة للحماية، بل هو شرط أساسي لوجود الإنسان ذاته؛ إذ إن تحقق الأمن يُعادل تحقق الحياة، في حين أن غيابه يُقارب حالة العدم. ومن هنا تتضح مركزية الأمن في بناء المجتمعات واستقرارها، وضرورة تناوله بوصفه إطارًا مفاهيميًا واسع الدلالات ومتشابك الأبعاد يتجاوز التفسير الأحادي أو الجزئي [1].

**مفهوم الأمن القومي: جذوره التاريخية وتطور استخدامه:**

على الرغم من شيوع مصطلح الأمن القومي عقب الحرب العالمية الثانية، فإن جذوره التاريخية تعود إلى القرن السابع عشر، وتحديدًا بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648م التي أرست أسس نشوء الدولة القومية أو "الدولة الأمة". ومنذ ذلك الحين، ارتبط الأمن القومي بمفهوم الدولة الحديثة وسعيها للحفاظ على سيادتها واستقرارها[2].

غير أن الحقبة الأكثر تأثيرًا في بلورة هذا المفهوم جاءت خلال الحرب الباردة، حيث شكّلت التنافسية الحادة بين المعسكرين الغربي والشرقي بيئة خصبة لتطوير مدخل نظري ومقاربات منهجية ومؤسساتية تتبنى مفهوم الأمن القومي. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي أولت هذا المفهوم اهتمامًا خاصًا؛ إذ أصدرت عام 1947 قانون الأمن القومي الذي أدى إلى إنشاء مجلس الأمن القومي واستحداث منصب مستشار الأمن القومي[3].

منذ ذلك التاريخ، أصبح تعبير الأمن القومي جزءًا أصيلاً من الخطاب السياسي الأمريكي، يُستخدم للتعبير عن مجموعة واسعة من المصالح والأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية، سواء على الصعيد الداخلي أو في مجال السياسة الخارجية. وقد ساهم هذا التطور في ترسيخ الأمن القومي

1. جمال، محمد (2012م): مفهوم الأمن غير التقليدي، ط1، السعودية: مكتبة الملك فهد للنشر، ص13.
1. سليمان، منذر (2008م): نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة كنعان النشرة الالكترونية، السنة الثامنة، ع (1544)، أيار.
2. الهزايمة، محمد عوض (2003م): حاضر العالم الاسلامي الواقع والطموح. حاضر العالم العربي نموذجا، تونس: العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، ص8. كذلك ينظر: الهزايمة، محمد عوض (2010): القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني في الإسلام، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول (القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني)، بيروت، ص7.
3. حسام حمزة، حسام (2011م): الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الحاج الخصر – باله، ص20.

كمفهوم محوري في الفكر الاستراتيجي العالمي، لا سيما في ظل التوازنات الدولية التي فرضتها ظروف الحرب الباردة[1].

**الاتجاه الضيق في تعريف الأمن القومي:**

يُركّز الاتجاه الأول، المعروف بالاتجاه الضيق، على **البعد العسكري** بوصفه المكوّن الأساسي للأمن القومي. فوفقًا لهذا المنظور، يتمحور الأمن حول حماية الدولة من الأخطار الخارجية ذات الطابع العسكري، دون الالتفات كثيرًا إلى الأبعاد السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية[2].

وقد عرّفت **دائرة المعارف البريطانية** الأمن القومي في هذا السياق بأنه: "حماية الأمة من خطر الإخضاع على يد قوة أجنبية". كما عبّر والتر ليمان عن المفهوم بالقول: "تُعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو تهديد، وإذا لم تضطر إلى التضحية بقيمها الأساسية من أجل تجنب الحرب، وكانت قادرة عند مواجهة التحدي على صون تلك القيم عبر الانتصار في الحروب"، وهو تعريف يؤكد على مركزية القوة العسكرية في تحقيق الأمن[3].

وفي الإطار نفسه، يرى **هانز مورغنثاو** أن الأمن القومي يعني: *"المساهمة في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته"*، وهو طرح يعكس الطابع التقليدي الذي يُساوي بين الأمن القومي وقدرة الدولة على حماية حدودها الجغرافية وصون سيادتها السياسية من التهديدات العسكرية المباشرة[1].

في الاتجاه الواسع، يُنظر إلى مفهوم الأمن القومي على أنه إطار شامل لا يقتصر على بُعد واحد محدد، بل يتضمن أبعادًا متعددة سياسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية وتنموية، بحيث يعكس القيم والأهداف والمصالح الأساسية للدول والمجتمعات.

وفي هذا السياق، قدّم عدد من المفكرين والقادة تعريفات متباينة لمفهوم الأمن القومي، أبرزها:

- يرى **أرنولد وولفرز** أن الأمن القومي يرتبط موضوعيًا بغياب التهديدات ضد القيم الجوهرية والمكتسبة، ويرتبط ذاتيًا بغياب الخوف من احتمال تعرض تلك القيم لهجوم.

1. الدهيمي، الأخضر عمر (2010م): القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص26.
2. سميث، جون بيلس وستيف (2004م): عولمة السياسة العالمية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، ص421.
3. Tarzi, Shah (1997): The Dilemma of Collective Security, A Theoretical Critique International Relation, Vol.13, N.06 December, p.46.
1. كامل، ممدوح شوقي (1985م): الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، ص28.

- بينما يعرّف **باري بوزان** الأمن القومي بأنه عملية التحرر من التهديدات، ويؤكد في إطار النظام الدولي على قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي في مواجهة القوى المعادية. ويعتبر أن الحد الأدنى للأمن هو البقاء، غير أن المفهوم يمتد ليشمل مجموعة من الاهتمامات الجوهرية المتعلقة بشروط حماية هذا الوجود[2].

- أما وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت مكنمارا** فقد شدّد على أن الأمن القومي لا يقتصر على المعدات أو الأنشطة العسكرية، وإن كان يشملها، بل يتجسد في **التنمية**، مؤكدًا أن غياب التنمية أو ضعفها يجعل النظام والاستقرار مسألة صعبة التحقيق[3].

- وعرّف **بيونويل هارتلاند ثورنغ** الأمن القومي بأنه قدرة الأمة على متابعة مصالحها الوطنية كما تحددها في أي مكان في العالم [1].

- كما اعتبر **لاميول وكابلان** أن الأمن القومي يتمثل في بلوغ القيم العليا المتوقعة كواقع ملموس، إضافة إلى كونه قوة محتملة تعزز من تأثير الدولة وفعاليتها[2].

- ويرى **تراجر** أن أهداف الأمن القومي تسعى إلى إيجاد الظروف السياسية، محليًا ودوليًا، بما يتيح حماية القيم الوطنية الحيوية وتعزيزها[3].

وبذلك يتضح أن الأمن القومي مفهوم مركّب، يتجاوز الحدود العسكرية ليشمل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، بما يضمن استمرارية الدول والمجتمعات وحماية مصالحها الحيوية في بيئة دولية متغيرة[4].

---

2. سليم، قسوم (2013م): دراسات الأمن البيئي المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية ع (39-40)، ص94-95. كذلك ينظر، الياسري علي عبد العزيز (2010م): الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، ص55.
3. مكنمارا، روبرت (1970م): جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص125.
. 1 حمزة، مصدر سابق، ص20.
2. الياسري، علي عبد العزيز (2010م): الأمن القومي العراقي: الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، ص54.
3. سليمان، مصدر سابق، ص5.
4. البغدادي، عبد السلام إبراهيم (1985م): مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بغداد: دار الحرية، ص29.

وفي الإطار العربي، برزت عدة محاولات لتعريف مفهوم الأمن القومي ضمن هذا الاتجاه الشامل، منها[5]:

- يعرّف **أمين هويدي** الأمن القومي بأنه: *"الإجراءات التي تتخذها الدولة، في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات الدولية"*[6].
- بينما يرى **علاء الدين هلال** أن الأمن القومي يتمثل في: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليًا وخارجيًا، وتحصين مصالحه، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعكس الرضا العام للمجتمع"[1].
- أما **علي عباس مراد** فقد قدّم تعريفًا أكثر شمولية واستيعابًا لمضامين الأمن القومي، الراهنة والمستقبلية، إذ اعتبره: "جملة المبادئ والقيم النظرية، والأهداف الوظيفية، والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليًا وخارجيًا، مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية". وقد تبنّى الباحث هذا التعريف نظرًا لشموليته وقدرته على التعبير عن جوهر المفهوم[2].

وعليه، يمكن القول إن الأمن القومي يمثل في جوهره عملية مزدوجة تقوم على: [3]

1. حماية كيان الدولة وبنيتها الأساسية من التهديدات والأخطار.
2. تحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية داخليًا وخارجيًا.

وانطلاقًا من هذا التصور، يرى روزنارو أن الأمن القومي يُعد هدفًا ذرائعيًا (Instrumental Objective)، أي وسيلة وأداة لتحقيق الغايات الكبرى للدولة، وليس غاية في ذاته. لقد تطور مفهوم الأمن القومي ليُنظر إليه في ضوء إطار أوسع، يتكون من مجموعة متغيرات مستقلة من الناحية

5. هلال، علي الدين (1984م): الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، ع (35)، 1984، ص12.
6. مراد، علي عباس (2005م): مشكلات الأمن القومي... أنموذج تحليل مقترح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص35.
1. البغدادي، مصدر سابق، ص26.
2. المشاط، عبد المنعم (2010م): الأمن القومي والأمان الإنساني، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص2.
3. عشقي، أنور ماجد (2005م): الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، الرياض: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ص29.

النظرية، لكنها مترابطة ومرتبطة من الناحية العملية ضمن برامج **بناء الدولة وتعزيز قوة المجتمع**. وقد حددت هذه المتغيرات على النحو الآتي: [1]

1. **العوامل الشخصية:** وتشمل التأصيل الاجتماعي للقيم والمفاهيم والأدوار في المجتمع.
2. **العوامل التنظيمية:** وتتمثل في المؤسسات والهياكل التنظيمية الرسمية، والسياسات البيروقراطية.
3. **البيئة الداخلية:** وتشمل الثقافة السياسية، والموارد البشرية وغير البشرية.
4. **البيئة الخارجية:** وتتمثل في أوضاع القوة والتفاعلات والعلاقات الدولية، إضافة إلى حلقات التغذية العكسية.

وانطلاقًا من هذه المحددات، لم يعد مفهوم الأمن القومي حبيس مجال محدد، بل أصبح شاملاً لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والتنموية. ويعود ذلك إلى أمرين أساسيين[2]:

- **أولًا: أدوار الدولة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية**، التي تتطلب رؤية أمنية متكاملة.
- **ثانيًا: طبيعة الأمن القومي ذاته** باعتباره إطارًا متعدد الأبعاد يسعى إلى تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الحيوية.

وبما أن هذه الأهداف والمصالح متشعبة وغير محصورة في مجال واحد، فقد أصبح الأمن القومي بدوره **شاملًا ومتعدد الأوجه**. كما أدركت العديد من الدول أن حصر الأمن القومي في البعد العسكري وحده قد يؤدي إلى تهديد الأمن بدلًا من حمايته، إذ يترتب على ذلك استنزاف الموارد الاقتصادية النادرة، وزيادة معدلات التهميش السياسي عبر تكريس النزعة التسلطية التي تحد من فرص المشاركة السياسية[1].

من هنا، اتجهت معظم الدول إلى تبني **المفهوم الشامل للأمن القومي**، الذي يتجاوز الطابع العسكري ليشمل التنمية والرفاه وتحسين نوعية الحياة ومستوى جودتها، إلى جانب تعزيز قوة الدولة واستثمار الفرص وتجاوز مكامن الضعف.

---

1. مراد، عبد الله مسعود وعلي عباس (2006م): الأمن والأمن القومي، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص43-45.

2. Taje, Mehdi (2006). Sécurité et stabilité dans le sahel africain collège de défense de l'OTAN, NDC ocazsinal.

1. Paper, 19 décembre ,2006, p6.

ويقوم هذا التصور الشامل على استراتيجيات متكاملة تتطلب: [2]

1. **تحديد المصالح والأهداف والقيم الوطنية** التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
2. **تشخيص التحديات والتهديدات** التي تواجه الدولة في بيئتها الداخلية والخارجية.
3. **رسم الخطط وتحديد الوسائل** واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية تلك المصالح والأهداف والقيم.
4. **بناء مؤسسات قوية وفعّالة** قادرة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وضمان استمراريتها.

يمكن النظر إلى الأمن القومي باعتباره مفهومًا مركبًا يتشكل من تفاعل المصالح والأهداف والقيم والمبادئ النظرية العامة مع المواقف والسياسات والاستراتيجيات العملية المتغيرة، ويُعد في جوهره ثمرةً لمحصلة إنجازات الدولة ومخرجاتها. فهو يشمل، في أبعاده النظرية والتطبيقية، مختلف مجالات الحياة الإنسانية الطبيعية والاجتماعية، إضافةً إلى أنشطتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والعلمية والتربوية وغيرها[3].

ويتميز الأمن القومي بكونه ثابتًا من حيث الأسس والمبادئ النظرية والقيم الفكرية العامة، غير أنه يتسم في الوقت نفسه بالتنوع والتباين من حيث الصياغات المفاهيمية والاستراتيجيات التطبيقية. ولا يقتصر هذا التباين بين دولة وأخرى، بل يمتد ليشمل الدولة الواحدة ذاتها تبعًا لاختلاف أوضاعها الداخلية ومواقفها السياسية وسياقاتها الزمنية.

## المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي

### خصوصية دول الساحل الإفريقي:

يشكل إقليم الساحل الإفريقي منطقة انتقالية ذات طبيعة جغرافية واستراتيجية متميزة، إذ يقع بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. ويمتد نطاقه الجغرافي من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، مشتملاً على دول، مثل: السودان وتشاد والنيجر ومالي وموريتانيا والسنغال. وفي العديد من المقاربات الجيو–اقتصادية والسياسية، يتم توسيع هذا النطاق ليشمل دولاً أخرى على غرار بوركينا فاسو ونيجيريا، بل وأحيانًا جزر الرأس الأخضر، وذلك بالنظر إلى ترابطها الجغرافي والاقتصادي والأمني مع منظومة الساحل [1].

2. Réda MALEK, (1995). l'Algérie à Évian, Alger: Dahlab, p65.

3. FREROT Anne Marie, (2011). Imaginaire des Sahariens, Habiter le paysage. Paris: Editions CTHS, collection CTHS Géographie, P10-20.

1. أمحند برقوق، أمجد (2008م): الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات.

**امتداد إقليم الساحل الإفريقي:**

يمتد إقليم الساحل الإفريقي على طول يقارب 6,000 كيلومتر من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، مشكِّلاً نطاقًا جغرافيًا واسعًا يتراوح عرضه ما بين 500 إلى 700 كيلومتر تقريبًا. ويشمل هذا الإقليم دولاً تقع معظم مساحتها ضمن نطاقه مثل: إريتريا، السودان، تشاد، النيجر، موريتانيا، السنغال، وغامبيا. كما يضم دولاً أخرى ذات امتداد متوسط أو جزئي في الإقليم مثل: إثيوبيا، نيجيريا، وبوركينا فاسو، حيث يرتبط وجودها الجغرافي والوظيفي بفضاء الساحل من منظور استراتيجي وجيو–اقتصادي[2].

**أهمية وامتداد إقليم الساحل الإفريقي:**

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بأهمية بالغة نتيجة موقعها الجغرافي الحيوي، الذي يجعلها محورًا للربط بين شمال وجنوب القارة الإفريقية. وقد ظلت منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث البوابة الرئيسة لأفريقيا جنوب الصحراء على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والعالم الخارجي.

ويتم تحديد امتدادات إقليم الساحل وفقًا لعدة مستويات جغرافية وسياسية: [1]

1. **الامتداد الرئيسي:** يمتد من القرن الإفريقي شرقًا، شاملةً الصومال، جيبوتي، إريتريا، وإثيوبيا، مرورًا بالسودان، تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا، وصولاً إلى المحيط الأطلسي غربًا.
2. **الامتداد الشمالي:** يشمل دولاً تقع شمال الامتداد الرئيسي مثل الجزائر وليبيا.
3. **الامتداد الجنوبي الغربي:** يضم السنغال، ساحل العاج، بوركينا فاسو، ونيجيريا.

يقدر إجمالي مساحة إقليم الساحل الإفريقي بأكثر من عشرة ملايين كيلومتر مربع، منها نحو 64% صحراء قاحلة، بينما تشكل المناطق الصالحة للزراعة حوالي 30%. ويبلغ عدد سكان الإقليم نحو 200 مليون نسمة، ينتمون إلى قبائل وأعراق متعددة ويتحدثون لغات متنوعة أهمها: الفرنسية، العربية، الأمازيغية، الحسانية، بالإضافة إلى لهجات إفريقية محلية كثيرة.

يعتبر إقليم الساحل من أفقر المناطق في العالم، حيث تحتل النيجر مركز الدولة الأكثر فقرًا، مع أكثر من 70% من السكان تحت خط الفقر، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة.

2. دبش، إسماعيل، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي، الجزائر: مجلة الدفاع والاستقبالية الاستراتيجية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد1، ص54.
1. نفس المصدر، ص55.

وتشمل دول المنطقة أساسًا: بوركينا فاسو، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، وتشاد، مع بعض التوسعات التي تشمل الرأس الأخضر، السودان، وغانا. من الناحية السياسية، يُعرف إقليم الساحل كمنطقة تغطي معظم أزمات الأمن الممتدة من السودان شرقًا إلى موريتانيا غربًا[1].

يرى معهد الدراسات الأمنية أن منطقة الساحل لا تحظى بتعريف دولي موحد أو راسخ، سواء في الأدبيات الأكاديمية أو في الممارسات العملية. وغالبًا ما تُفهم هذه المنطقة على نطاق واسع، حيث تُعتبر امتدادًا للسهول الصحراوية التي تمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا. وتُوصف منطقة الساحل بأنها شريط جغرافي يبلغ طوله نحو 5000 كيلومتر من الغرب إلى الشرق، وعرضه حوالي 450 كيلومترًا، وتشكل منطقة انتقالية بين الصحراء الكبرى شمالًا ومناطق السافانا في المجال السوداني جنوبًا [2].

أما الأمم المتحدة، فتحدد منطقة الساحل الإفريقي ضمن إطار أكثر تحديدًا، يشمل تسع دول هي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، وإريتريا[3].

بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا في فبراير 2011، إثر أحداث ما يُعرف بالربيع العربي، دخلت منطقة الساحل الإفريقي في حالة من عدم الاستقرار الأمني المتفاقم. وقد أدت المواجهات المسلحة بين القوات النظامية الليبية والمليشيات غير النظامية إلى انهيار الجيش الليبي، مما أتاح لتلك الجماعات الاستيلاء على ترسانة ضخمة من الأسلحة، كانت مخصصة لها ميزانيات تُقدّر بنحو 1.5 مليار دولار سنويا[4].

إلى جانب ذلك، ساهمت التدخلات الخارجية، بما في ذلك الدعم العسكري الذي تلقته بعض المليشيات من أطراف دولية، بالإضافة إلى الضربات الجوية التي نفذها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في تعميق حالة الفوضى وزيادة انتشار الأسلحة في المنطقة. وقد أدى هذا الوضع إلى تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وخلق بيئة خصبة لنشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، مما أثر بشكل مباشر على استقرار دول الساحل المجاورة. مع تصاعد حالة الفوضى عقب سقوط النظام الليبي، اندلعت مواجهات بين المليشيات الليبية والمرتزقة الموالين للعقيد معمر القذافي،

1. ولد الحسين، النائي (2007م): صحراء الملثمين، بيروت: دار المدار الإسلامي، ص11.
2. دبش، مصدر سابق، ص55.
3. نفس المصدر، ص55.
4. Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht, Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition, Kenya: World Agroforestry p2.

ما أدى إلى انسحاب هؤلاء المرتزقة وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية، مثل مالي والنيجر وموريتانيا. وقد ساهم هذا التحول في تفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل، خاصة في ظل الطبيعة الجغرافية المفتوحة والحدود المترامية الأطراف التي تفتقر إلى الرقابة الفعالة[1].

في هذا السياق، شهدت المنطقة اندماجًا متزايدًا بين الجماعات المسلحة والمتطرفة النشطة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة تحرير أزواد في مالي، وقبائل التوبو في النيجر، وحركة التوحيد والجهاد. وقد أدى هذا التداخل إلى توسع رقعة النشاط الإرهابي، وانتشار الأسلحة بشكل غير مسبوق، حيث يصعب حصر الكميات الفعلية المتداولة [2].

وتشير بعض التقديرات الرسمية، من بينها تقديرات جزائرية، إلى أن عدد قطع السلاح المنتشرة في المنطقة قد تجاوز 20 مليون قطعة، إلى جانب وجود أكثر من 1000 تاجر سلاح ينشطون في السوق السوداء. هذا الواقع يعكس تحديًا أمنيًا بالغ الخطورة، ويستدعي تدخلًا إقليميًا ودوليًا منسقًا للحد من تداعياته على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل [3].

**الحرب في مالي 2012 وتداعياتها:**

تشكل الحرب التي اندلعت في مالي عام 2012 محطة محورية في تاريخ المنطقة، إذ أسهمت بشكل مباشر في توسيع دائرة انتشار وتداول السلاح بين القبائل والجماعات المسلحة ذات النزعة المتطرفة. فقد وفرت حالة الفراغ المؤسسي والانفلات الأمني التي رافقت النزاع بيئة خصبة لمهربي السلاح والتجار والجماعات المتشددة لتكثيف عملياتهم وتوسيع نفوذهم [1].

بدأت الأزمة في شمال مالي مع تمرد جماعات قبلية مسلحة ضد الحكومة المركزية، مطالبة بالاستقلال أو بالحكم الذاتي في إقليم أزواد، الذي يُعد الموطن التاريخي للطوارق. وأسفر ذلك عن إعلان استقلال الإقليم في السادس من أبريل 2012. في المقابل، شهدت باماكو في 22 مارس من

1. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك الأمم المتحدة 14 جوان، 2013، ص02.

2. Jean GALLAIS (1984). Hommes du Sahel, Coll. Géographes, Paris: Flammarison, p.8.

3. زمام، فاطمة (2018م): فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل، الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 11 ديسمبر، ص 72.

1. نفس المرجع، ص73.

العام نفسه انقلابًا عسكريًا أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري" قبل شهر من الانتخابات الرئاسية، ما زاد من تعقيد الوضع وأفقد الدولة استقرارها السياسي والعسكري [2].

أدى هذا الانهيار المؤسسي إلى اجتياح المتمردين لأكبر مدن شمال مالي، مثل كيدال وغاو وتمبكتو، خلال فترة وجيزة لم تتجاوز ثلاثة أيام. وفي تلك المرحلة، حصلت **الحركة الوطنية لتحرير أزواد** على دعم أولي من تنظيم "أنصار الدين" الإسلامي، خاصة بعد المواجهات مع القوات المسلحة المالية. غير أن هذا التحالف سرعان ما تحول إلى صراع داخلي بعد أن فرضت جماعة أنصار الدين وعدد من التنظيمات الإسلامية الصغيرة قوانين الشريعة الإسلامية بطريقة متشددة ومتطرفة.

حاولت الحركة الوطنية لتحرير أزواد لاحقًا التوفيق بين رؤاها السياسية الانفصالية وبين التوجهات الدينية المتشددة للجماعات الإسلامية، غير أن التباينات الجوهرية سرعان ما قادت إلى اندلاع مواجهات بينها وبين هذه الجماعات، بما في ذلك **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**، وهي فصيل انشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

**التدخل الدولي وتداعيات الأزمة في مالي:**

في 17 يناير 2012 فقدت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" السيطرة على معظم مدن شمال مالي لصالح الجماعات الإسلامية المسلحة، وهو ما دفع الحكومة المالية إلى طلب الدعم العسكري الخارجي لاستعادة السيطرة على الشمال. وفي 11 يناير 2013 بدأت القوات المسلحة الفرنسية عمليات عسكرية واسعة ضد الإسلاميين، تلتها مشاركة قوات من دول الاتحاد الإفريقي بعد فترة وجيزة[1].

وفي 8 فبراير 2013 تمكنت القوات المسلحة المالية، مدعومة بالتحالف الدولي، من تحرير المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية. غير أن الصراع لم ينتهِ عند هذا الحد، إذ استمر الانفصاليون الطوارق في قتال الجماعات الإسلامية، في الوقت الذي وُجّهت فيه اتهامات للحركة الوطنية لتحرير أزواد بشن هجمات ضد القوات الحكومية المالية.

وفي السياق ذاته، أدت تداعيات الأزمة إلى توسع أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وانتقاله إلى المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والانفصاليين الطوارق. وقد أسهم

2. زروال، عمراني كربوسة سيام (2014م): الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 5، أكتوبر، ص107.

1. المرجع السابق، ص108.

هذا التطور في خلق حالة من الفوضى الأمنية، واتساع نطاق انتشار السلاح، ما فاقم من هشاشة الوضع الإقليمي وزاد من تعقيدات الأزمة في مالي [2].

**غياب مفهوم الدولة في منطقة الساحل والصحراء:**

تعاني منطقة الساحل والصحراء من ضعف واضح في ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، إذ غالبًا ما ينصرف تركيز النخب الحاكمة إلى إدارة ديناميكيات السلطة في العواصم، أكثر من الاهتمام بتحقيق تنمية وطنية شاملة تعزز الاستقرار وتقلّص الفوارق الاجتماعية.

وبهذا المنطق، شهدت دول مثل تشاد ومالي والنيجر فترات طويلة من الحكم العسكري، وظلت القواعد والمؤسسات الديمقراطية فيها هشّة وضعيفة. وعلى الرغم من تنظيم انتخابات وطنية على فترات منتظمة، إلا أنّ نتائجها نادرًا ما تُحسم استنادًا إلى الأداء الحكومي أو مستوى تقديم الخدمات العامة، بل غالبًا ما تتأثر بالولاءات الشخصية، وسياسات المحسوبية، والهويات العرقية أو الدينية [1].

وما تزال الفجوة بين الحاكم والمحكوم واسعة، إذ يدرك القادة وجود حالة من الانقسام وعدم الرضا والاستقرار، غير أنهم نادرًا ما يضعون سياسات إصلاحية حقيقية تعالج قضايا الحكم الرشيد وتستجيب لتطلعات المجتمعات المحلية.

**الهشاشة السياسية والأمنية في منطقة الساحل والصحراء:**

تطورت الديناميكيات السياسية في دول الساحل والصحراء بشكل متباين داخل كل سياق وطني، غير أن هناك قواسم مشتركة بارزة، أهمها الفجوة العميقة بين الدولة المركزية وأطرافها المهمشة، وضعف مؤسسات الحكم المحلي، والأثر المدمر للفساد.

وتُعد مالي مثالًا واضحًا على ذلك؛ فعلى الرغم مما بدا ظاهريًا من استقرار سياسي وانتظام نسبي في العمليات الانتخابية، إلا أنّ الشارع المالي كان يعيش حالة استياء واسع تجاه النخبة الحاكمة، في ظل ضعف دائم لمؤسسات الحكم. وقد تمركزت السلطة في الجنوب، بينما ظلت المجتمعات في الشمال تعاني التهميش وانعدام الثقة، الأمر الذي فجر صدامات مع قبائل الطوارق، وجعل المنطقة أرضًا خصبة لانتشار الجماعات المتطرفة وحركات العنف، إلى جانب أنشطة الاتجار غير المشروع.

2. نفس المرجع، ص108.

1. العربية ووكالات أنباء متمردو الطوارق يعلنون استقلال أزواد شمال مالي" موقع العربية نيوز السعودية الرياض: (2012)، انظر الرابط: https://english.alarabiya.net/articles/2012/04/06/205763

وتشهد المنطقة اليوم نشاطًا متزايدًا لعدد كبير من الجماعات المسلحة ذات الأيديولوجيات الدينية المتطرفة، وحركات التمرد، والميليشيات العرقية، والعصابات الإجرامية. هذه الفواعل ترتبط فيما بينها ضمن شبكات إقليمية عابرة للحدود، تركز بدرجة أساسية على تجارة السلاح والتهريب غير المشروع. وقد ولّدت هذه الأنشطة موارد مالية ضخمة خلال العقدين الماضيين، مما عزز قدرة هذه الجماعات على الاستمرار والتوسع.

وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل، فقد تحولت ممرات التهريب إلى شبكات معقدة تتقاطع مع مراكز حضرية رئيسية ومحطات عبور أصغر، في مدن مثل **غاو وتمبكتو وأغاديز**. واستثمرت الجماعات المتطرفة هذه البنية لتعزيز وجودها والتمدد نحو دول الجوار غير المنضوية ضمن مجموعة الساحل الخمس، مثل **بنين وتوغو وكوت ديفوار**. وقد أسهم ذلك في إضعاف اقتصادات محلية هشة أساسًا، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة[1].

**بؤر التطرف والعنف في منطقة الساحل والصحراء:**

يمكن الإشارة إلى وجود بؤرتين رئيسيتين لتمركز التطرف العنيف وانعدام الاستقرار في المنطقة:

- الأولى: تضم مالي والدول المجاورة لها مباشرة مثل بوركينا فاسو والنيجر، وتشكل قلب الأزمات الأمنية في الساحل الغربي.
- الثانية: تشمل نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، حيث تنشط جماعة "بوكو حرام" والجماعات المتفرعة عنها، مسببة حالة ممتدة من الرهاب والعنف المسلح.

في هذا السياق، ساهمت الروابط العرقية والاجتماعية والتجارية العابرة للحدود، التي رسمها الاستعمار دون مراعاة الخصوصيات المحلية، في خلق معوقات أمنية خطيرة. فقد أضفت هذه الروابط طابعًا شبه مؤسسي على أنشطة التهريب غير المشروع، حيث غالبًا ما تتواطأ السلطات المحلية مع الجماعات المسلحة، الأمر الذي عزز شبكات التهريب في مجالات متعددة مثل السلاح والوقود والسجائر والسلع الغذائية والملابس. هذا الواقع فاقم حالة الفوضى الأمنية وعمّق الانفلات الحدودي، خصوصًا مع سعي الجماعات المسلحة إلى السيطرة على هذه التجارة كمصدر أساسي للتمويل.

1. Nossiter, Adam, "Jihadists' Fierce Justice Drives. Thousands to Flee Mali", The New York Times, (US: Washington 2012). Viewed in 23/4/2023.
https://www.nytimes.com/2012/07/18/world/africa/jid hadists-fierce-justice-drives-thousands-to-flee-mali.html

وإلى جانب ذلك، برزت عمليات التعدين غير القانوني للذهب كمصدر جديد لتغذية أنشطة هذه الجماعات، ما ضاعف من تعقيد المشهد الأمني والاقتصادي[1].

## المبحث الثالث: انتشار السلاح وتأثيره على الأمن السوداني:

يمثل انتشار الأسلحة تهديدًا مباشرًا للأمن القومي السوداني، خاصة في إقليم دارفور والمناطق المتاخمة لتشاد. وتُعد الحدود السودانية–التشادية من أكثر الحدود تعقيدًا بطول يقارب 1360 كلم، حيث تمتد عبر أراضٍ سهلية منبسطة، وتوصف بخصوبتها وغناها الزراعي، ما يجعلها في الوقت ذاته ممرًا سهل الاختراق لشبكات التهريب والحركات المسلحة [1].

### التداخل القبلي والتحديات الأمنية على الحدود السودانية–التشادية:

تتميز المناطق الحدودية بين السودان وتشاد بكونها سهلة العبور ومأهولة بقبائل مشتركة على جانبي الحدود، ترتبط فيما بينها بروابط اجتماعية واقتصادية وثقافية ممتدة، تجعل الحدود السياسية مجرد خطوط إدارية لا تُشكّل حاجزًا حقيقيًا أمام حركة الأفراد والتبادل والتعايش المتبادل.

غير أنّ هذا الانفتاح، وفي ظل غياب الرقابة الأمنية الفعّالة من الجانب السوداني، تحوّل من عنصر استقرار سابقًا إلى مصدر تهديد أمني متنامٍ. فقد أدى ضعف القدرات العسكرية لدول الجوار وعجزها عن مراقبة الحدود الطويلة إلى استغلالها من قبل شبكات تهريب السلاح، التي كثّفت نشاطها عبر الحدود السودانية–التشادية، ما جعل السودان يتحول إلى سوق نشط للأسلحة الخفيفة والمتوسطة، خاصة في ولاياته الغربية. وتشير تقارير عديدة إلى أنّ تدفق هذه الأسلحة أسهم في تأجيج النزاعات الداخلية وزيادة حدّة الانفلات الأمني[2].

### أولوية تأمين الحدود:

تُعد مسألة تأمين الحدود السودانية–التشادية من أبرز التحديات المشتركة بين البلدين، نظرًا لانعكاسها المباشر على الأمن الوطني والإقليمي. ورغم محاولات البلدين التوصل إلى ترتيبات أمنية مشتركة، إلا أن الحدود ما تزال فضاءً هشًا وغير مضبوط بشكل كامل، مما يجعلها أحد أكبر التحديات أمام استقرار السودان، خصوصًا في ظل تفاقم الأزمات الداخلية.

1. زمام، فاطمة المرجع السابق، ص72.

1. عبد الرحمن، حمدي (2015م): معضلة الأمن في الساحل والصحراء وتأثيرها على دول الجوار العربي"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، العدد 15، ص. ص4 – 7.

2. المرجع نفسه، ص5.

إن ضعف الرقابة الحدودية أتاح المجال لانتعاش أسواق السلاح والبشر والمخدرات، إضافة إلى التجارة غير المشروعة اليومية في الوقود والسلع، وهو ما ينعكس سلبًا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الداخل.

ولكي يتمكن السودان من وضع استراتيجية فعّالة لضبط حدوده، ينبغي أن تركز سياساته ليس فقط على الحلول الأمنية التقليدية، وإنما أيضًا على تفكيك شبكات المصالح الاقتصادية المحلية التي تغذّي حالة انعدام الأمن وتستفيد من استمرار التهريب والنشاط غير المشروع عبر الحدود.

## المبحث الرابع: تداعيات انتشار السلاح على الأمن القومي السوداني.

### تأثير انتشار السلاح على الأمن القومي السوداني:

يُعَد انتشار السلاح غير المشروع أحد أخطر التحديات التي يواجهها السودان في الوقت الراهن، لما له من تداعيات مباشرة على **الأمن القومي** واستقرار الدولة. فقد أسهمت وفرة السلاح وتداوله خارج الأطر الرسمية في خلق بيئة غير آمنة في منطقة الساحل الإفريقي، وهي بيئة تنعكس آثارها سلبًا على السودان بحكم موقعه الجغرافي وحدوده الطويلة والمفتوحة مع تشاد، والتي تتجاوز 1200 كيلومتر.

وفي هذا السياق يمكن تناول أبرز تأثيرات انتشار السلاح على السودان في المحاور الآتية: [1]

### 1. إطالة أمد الصراعات المسلحة:

إن تدفق الأسلحة عبر الحدود يُعَد من أهم العوامل التي تُفاقم النزاعات المسلحة، إذ يساهم في إطالة أمد الحروب وتشجيع العنف، مع إضعاف فرص نجاح جهود السلام. ومنذ عام 2023 يشهد السودان صراعًا مسلحًا بين القوات الحكومية ومجموعات متمردة، ما جعله بيئة خصبة لتجارة السلاح غير المشروع القادم عبر التهريب من دول الجوار. وقد أدى انتشار هذه الأسلحة، خصوصًا في الأقاليم الغربية، إلى مزيد من التعقيد في المشهدين الأمني والسياسي.

### 2. تقويض جهود السلام:

إن وفرة السلاح وغياب الرقابة الفعالة عليه تُضعف مساعي السلام الداخلي، إذ توفر للمجموعات المسلحة إمكانية الاستمرار في القتال بدلًا من الانخراط في التسويات السلمية، الأمر الذي يطيل أمد النزاعات ويؤجل فرص الاستقرار.

1 المرجع السابق، ص7.

**3. تعزيز الأنشطة الإجرامية والتهديدات الأمنية الجديدة:**

لا يقتصر خطر انتشار السلاح على تغذية النزاعات، بل يمتد ليشمل بروز أشكال أخرى من الأنشطة الإجرامية مثل **التهريب وتجارة المخدرات**، حيث تسعى التنظيمات الإجرامية لامتلاك السلاح بغرض حماية أنشطتها وتأمين مصالحها غير المشروعة، مما يزيد من هشاشة الوضع الأمني في السودان[1].

**تداعيات انتشار السلاح على الأمن القومي السوداني:**

**1. استمرار النزاعات المحلية:**

في ظل الأوضاع الداخلية الهشة، يسهم انتشار السلاح في دفع الأطراف المتحاربة للاستمرار في القتال من أجل تأمين مصالحها عبر وسائل غير مشروعة، الأمر الذي يعقّد فرص الوصول إلى تسويات سلمية حقيقية.

**2. تأجيج الصراعات القبلية:**

يوفر انتشار السلاح بيئة خصبة لتصاعد النزاعات القبلية والأهلية، خاصة مع سهولة الحصول عليه عبر التهريب. هذا يعزز حالة عدم الثقة ويمنح كل طرف شعورًا بامتلاك القوة الكافية للاستمرار في المواجهة بدلاً من التوجه نحو المصالحة.

**3. تصعيد حدة الصراعات:**

تسهم وفرة الأسلحة في زيادة عنف الصراعات القائمة وإطالة أمدها، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد الضحايا واتساع رقعة الدمار، وهو ما يقوض استقرار الدولة ويستنزف مواردها.

**4. زعزعة استقرار الحكومات:**

يمكن أن يؤدي انتشار السلاح إلى إضعاف سلطة الدولة وتقويض استقرار الحكومات، خصوصًا في ظل تدفق الدعم الخارجي للمليشيات والتنظيمات المتمردة. هذا الوضع يهدد بفقدان السيطرة على بعض المناطق وانهيار مؤسسات الدولة.

**5. انتقال العنف عبر الحدود:**

تجعل سهولة تهريب السلاح عبر الحدود من النزاعات المحلية مصدرًا لانتشار العنف إلى الدول المجاورة، مما يزيد احتمالات اندلاع صراعات إقليمية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

1. قناوي، سليمان (2000– 2001م): الإشكالية الإثنية في دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، ص39.

**6. تداعيات إنسانية واسعة:**

تزايد العنف الناتج عن انتشار السلاح يؤدي إلى موجات نزوح واسعة وأزمات لاجئين حادة، مما يخلق ضغوطًا إضافية على الدول المجاورة ويستنزف مواردها وبُناها التحتية، ويضاعف الأزمات الإنسانية على المستوى الإقليمي.

**7. سباق التسلح القبلي:**

يسهم انتشار السلاح في إشعال سباق تسلح بين القبائل، حيث تسعى كل قبيلة إلى تكوين نواتها المسلحة الخاصة، ما يؤدي إلى تصاعد العداء المتبادل وزيادة انعدام الأمن بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية.

أدى انتشار السلاح إلى نمو شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي تنشط في تجارة الأسلحة غير المشروعة، وترتبط كذلك بأنشطة غير قانونية أخرى مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، مما يفاقم التهديدات الأمنية على مستوى الدولة والإقليم[1].

## الخاتمة:

إن انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الرقابة الأمنية على الحدود، كما أن النزاعات الداخلية أسهمت بشكل كبير في تدفق الأسلحة نحو المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدلات العنف والجريمة المنظمة. وباعتبار السودان عمقًا استراتيجيًا وجزءًا من الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل، فقد تأثر مباشرة بظاهرة تهريب وانتشار السلاح، مما جعله يواجه تداعيات خطيرة على مستوى الأمن والاستقرار. وهذا يفرض على السلطات السودانية ضرورة اتخاذ تدابير وقائية صارمة لتعزيز الرقابة الأمنية ومجابهة المخاطر المحتملة.

أهم النتائج التي خلصت إليها الورقة:

- ساهمت عدة عوامل في انتشار السلاح بمنطقة الساحل الإفريقي، من أبرزها: انهيار الدولة في ليبيا، وضعف الرقابة على الحدود، وزحف الميليشيات والجماعات المسلحة نحو دول الجوار.
- ساهمت الكميات الضخمة من الأسلحة التي كانت في مخازن نظام القذافي بشكل مباشر في انتشارها بالمنطقة، واستفادت منها الميليشيات والجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة بوكو حرام في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد.

1 إبراهيم، برمة أحمد (2023م): أثر الاتفاقيات المشتركة على الاستقرار الأمني في السودان، مجلة كلية الأردن، جامعة بني سويف، العدد 66، مارس، ص507.

- انعكس ذلك بوضوح على السودان، الذي تأثر بانتشار وتهريب السلاح عبر حدوده، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الأمنية وعدم الاستقرار.
- تشمل الأسلحة المنتشرة في المنطقة أنواعًا ثقيلة وخفيفة، من بينها: أنظمة الدفاع الجوي، المتفجرات، بنادق الكلاشينكوف، الألغام الأرضية، ومضادات الدروع. وقد أدى تدفق هذه الأسلحة إلى تهديد الأمن القومي السوداني بشكل مباشر من خلال: تفاقم مستوى العنف؛ زيادة حالة عدم الاستقرار؛ تقويض سيادة القانون وإضعاف مؤسسات الدولة.

**التوصيات:**

- **تعزيز التعاون الإقليمي:** ضرورة تنسيق الجهود بين الحكومة السودانية ودول الجوار الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المالية مثل غسيل الأموال، والتي شهدت نشاطًا متزايدًا في الفترة الأخيرة.
- **وضع سياسة أمنية إقليمية مشتركة:** أهمية رسم سياسة أمنية شاملة بمشاركة السودان ودول الجوار، ترتكز على توظيف الوسائل المادية والبشرية من أجل مكافحة تهريب السلاح عبر الحدود.
- **تأمين الحدود بصورة فعالة:** اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الأمنية اللازمة لتأمين الحدود السودانية مع دول الجوار، خاصة في ظل الظروف الداخلية الصعبة والحرب ضد الجماعات المتمردة، بما يضمن تقليص حركة التهريب وتعزيز الاستقرار.

## قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد، إبراهيم برمة (2023م): أثر الاتفاقيات المشتركة على الاستقرار الأمني في السودان، مجلة كلية الأردن، جامعة بني سويف، العدد 66، مارس، ص507.
2. برقوق، أمحند (2008): الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات.
3. البغدادي، عبد السلام إبراهيم (1985م): مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بغداد: دار الحرية.
4. بيلس، جون؛ وسميث، ستيف (2004م): عولمة السياسة العالمية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث.

5. جمال، محمد (2012م): مفهوم الأمن غير التقليدي، الطبعة1، السعودية: مكتبة الملك فهد للنشر.

6. حمزة، حسام (2011م): الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الحاج الخصر – باتنة.

7. دبش، إسماعيل، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي، مجلة الدفاع والاستقبالية الاستراتيجية، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد1.

8. الدهيمي، الأخضر عمر (2010م): القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9. زروال، عمراني كربوسة سيام (2014م): **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 5، أكتوبر.

10. زمام، فاطمة (2018م): **فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل**، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 11 ديسمبر.

11. سليم، قسوم (2013م): دراسات الأمن البيئي، المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (39–40)، صيف – خريف.

12. سليمان، منذر (2008م): نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة كنعان، النشرة الإلكترونية، السنة الثامنة، ع (1544)، 3 أيار.

13. عبد الرحمن، حمدي (2015م): **معضلة الأمن في الساحل والصحراء وتأثيرها على دول الجوار العربي**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، العدد 15.

14. العربية ووكالات أنباء متمردو الطوارق يعلنون استقلال أزواد شمال مالي، موقع العربية نيوز، السعودية الرياض (2012)، تم الاطلاع في 7.16. 2025.

15. عشقي، أنور ماجد (2005م): الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

16. قناوي، سليمان (2001م): الإشكالية الإثنية في دول الجوار، بحث رسالة ماجستير غير منشورة.

17. كامل، ممدوح شوقي (1985م): الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية.

18. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك الأمم المتحدة، 14 جوان 2013.

19. مراد، علي عباس (2005م): مشكلات الأمن القومي... أنموذج تحليل مقترح، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

20. مسعود، عبد الله؛ ومراد، علي عباس (2006م): الأمن والأمن القومي، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

21. المشاط، عبد المنعم (2010م): الأمن القومي والأمان الإنساني، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

22. مكنمارا، روبرت (1970م): جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

23. الهزايمة، محمد عوض (2003م): حاضر العالم الاسلامي الواقع والطموح.. حاضر العالم العربي نموذجا، العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، تونس.

24. الهزايمة، محمد عوض (2010م): القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني في الإسلام، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول (القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني)، بيروت.

25. هلال، علي الدين (1984م): الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، ع (35).

26. ولد الحسين، النائي (2007م): صحراء الملثمين، بيروت: دار المدار الإسلامي.

27. الياسري، علي عبد العزيز (2010م): الأمن القومي العراقي: الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، 2010م.

28. Frérot, A.-M. (2011). *Imaginaire des Sahariens: Habiter le paysage* (pp. 10–20). Paris: Éditions CTHS (Collection CTHS Géographie).

29. Gallais, J. (1984). *Hommes du Sahel*. Paris: Flammarion (Coll. Géographes).

30. Malek, R. (1995). *L'Algérie à Évian*. Alger: Dahlab.

31. Nossiter, A. (2012, July). Jihadists' fierce justice drives thousands to flee Mali. *The New York Times*. Retrieved April 23, 2023, from https://www.nytimes.com

32. Taje, M. (2006). *Sécurité et stabilité dans le Sahel africain*. Collège de défense de l'OTAN, NDC Occasional.

33. Tarzi, S. (1997). The dilemma of collective security: A theoretical critique. *International Relations, 13*(6), December.

34. Vågen, T.-G., & Gumbricht, T. (n.d.). *Sahel atlas of changing landscapes: Tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition*. Kenya: World Agroforestry.